

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

محضر موجز (جزئي)* للجلسة السادسة

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الخميس، ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، في الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد فان دير كواست (هولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعد أي محضر موجز لبقية الاجتماع.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التوصيات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت

ممكن إلى Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-07718 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٨. وإن الأمين العام للأمم المتحدة يضطلع بدور تحضيرى وميسر في هذه العملية.

٣ - واستطرد قائلاً إن وفده يدعو إسرائيل إلى الانضمام فوراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع برامجها ومرافقها النووية ل ضمانات الوكالة. وإن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط قد جرى تناوله في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ومن الضروري اتخاذ خطوات محددة، بما فيها توجيه نداءات إلى مجلس الأمن، من أجل كفالة تقييد جميع الدول بأحكام القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، لا بد من التأكيد أن لجميع الدول الأطراف التي تمثل للمعاهدة، ولكافة الدول الخاضعة لنظام ضمانات الوكالة الحق في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية دون أية شروط مسبقة تُفرض عليها.

٤ - واختتم قائلاً ينبغي ألا تتكرر إخفاقات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وأن تُتخذ خطوات بناءً لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٥ - السيد كوينينيس (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده دولة خالية من الأسلحة النووية تدعم الجهود المبذولة لمواجهة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية على الإنسانية، وعلى السلام والأمن الدوليين. وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها الركن الأساسي للنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، هي معاهدة تحمي العالم من الدمار المحتمل من جراء استخدام الأسلحة النووية. والركائز الثلاث التي تعزز بعضها بعضاً وتترابط فيما بينها هي أدوات حيوية يستخدمها المجتمع الدولي لتوطيد السلم والأمن الدوليين.

٦ - وأضاف قائلاً إن بلده، بوصفه عضواً مؤسساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يقدر الجهود التي تبذلها الوكالة للتحقق من أن الطاقة النووية تستخدم للأغراض السلمية من خلال اتفاقات الضمانات، بالإضافة إلى تعزيزها للأمان والأمن النوويين على الصعيد العالمي. وإن الجمهورية الدومينيكية قد صدّقت، من جانبها، على التعديل المقترح لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وهي ترحب ببداية نفاذ المعاهدة وتدعم تحقيق عالميتها.

١ - السيد عبد الشافي (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن دولة فلسطين تلتزم التزاماً تاماً بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والحق في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وتتوخى إبرام اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل متابعة المتطلبات الأساسية للمعاهدة. والأسلحة النووية وغير التقليدية هي أشد الأخطار التي تهدد بقاء البشرية. والمجتمع الدولي قد أحرز تقدماً هائلاً في العديد من مناطق العالم فيما يتعلق بعدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. غير أنه من المؤسف للغاية أن منطقة الشرق الأوسط، التي تحتاج حقاً أن تصبح منطقة مثل هذه المناطق، ما يزال أمامها شوطاً بعيداً قبل أن تعلن ذلك ما دامت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة ولم تُفصح عن أي نية للقيام بذلك. وما دامت لم تخضع أيضاً منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة، وبرامجها النووية تنتهك جميع متطلبات الأمن النووي وسلامة البشر.

٢ - وأضاف قائلاً إن وفده يدعو إلى التخلص الفوري من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط بطريقة شاملة وغير انتقائية. ومن غير المقبول أن تواصل إسرائيل تقديم الذرائع لتفادي تحميلها المسؤولية من جانب المجتمع الدولي. وغض النظر عن دولة ثبت أنها تتصرف في تحد للقانون الدولي وتسعى إلى تطوير وتكديس الأسلحة النووية لن يخدم هدف نزع السلاح النووي. بل إنه، على النقيض من ذلك، يمس بمصداقية النظام الذي يحكم العلاقات بين الدول. وإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في القرار الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥، هو شرط أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وبناءً على ذلك، من المهم التقيد بالالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، وهو أمر حتمي أعيد تأكيده في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ومن المهم أيضاً أن تستمر إجراءات المتابعة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، وأن يُعقد مؤتمر بشأن

٧ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يؤيد الأعمال التي تمكن البلدان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني. وإن للتكنولوجيا النووية دور هام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها في مجالات مثل مكافحة السرطان وإدارة المياه والموارد الزراعية وإنتاج الطاقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد الدعم الذي يقدمه لمواصلة توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

١٤ - وأضاف قائلاً إن بلده يبحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام باتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتحقق ومحددة زمنياً للحد من مخزونها النووية؛ ويتعهد بأن يوقف فوراً التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصالها وأن يوقف تطويرها وإنتاجها وتكديسها؛ ويعلن عن وقف اختياري للتجارب النووية؛ ويلغي حالة التأهب التشغيلي لما لديه من منظومات أسلحة نووية؛ ويعتمد سياسة "عدم الاستخدام أولاً"؛ ويقدم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي التفاوض على وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً من أجل تزويد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ب ضمانات أمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

١٥ - واستطرد قائلاً إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد تدبيراً هاماً لتعزيز كل من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن ثم فإن وفد بلده يبحث أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية على النظر في توقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) ويؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفق قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

١٦ - واستأنف قائلاً إن فييت نام تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز كل من السلامة النووية والأمن النووي وتعلق أيضاً أهمية كبيرة على توسيع نطاق المساعدة التي تقدم إلى البلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية. وقد برهنت، من خلال تفاعلاتها ومسؤولياتها القيادية في إطار أنشطة الوكالة، أنها تتبع سياسة ثابتة لتعزيز الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للطاقة النووية.

١٧ - واختتم قائلاً إن فييت نام، باعتباره بلداً غير حائز للأسلحة النووية، يساوره قلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وقد صوت، في هذا الصدد، لصالح قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ من أجل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها.

٨ - واستأنف قائلاً ينبغي لجميع الدول أن تدرك أن تعزيز معاهدة عدم الانتشار هو مسعى جماعي يجب دعمه بتدابير ملموسة. فعلى سبيل المثال، إن الجمهورية الدومينيكية قد أثبتت التزامها ببركانز المعاهدة من خلال إبرام اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقبول بروتوكول إضافي ملحق بها. وهي تحت الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذوها، وأن تواصل دعم المبادرات من أجل تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

٩ - وأردف قائلاً إن خطة العمل الشاملة المشتركة لبرنامج إيران النووي تخطى بالترحيب، وكذلك الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ تلك الخطة.

١٠ - وتابع قائلاً إن بلده ينتمي إلى منطقة كان لها تاريخ ناصع في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي تجلى في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يُعد خطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي في جميع أرجاء العالم.

١١ - ومضى قائلاً من أجل تيسير التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينص المرفق ٢ على أن الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الدولي الهام أن تفعل ذلك.

١٢ - وقال، في نهاية المطاف، بما أن السلام والأمن والتنمية مرتبطون ببعضهم ارتباطاً لا ينفصم، ينبغي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعبر عن الإرادة السياسية الضرورية والمرونة اللازمة للتأكد من أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيحقق نتائج باهرة.

١٣ - السيد فو (فييت نام): قال إن السياسة الخارجية التي تتبعها بلده هي سياسة استقلال وسلام وتعاون وتنمية، وإن أهدافها

مقدمة إلى الدورة الحالية للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.I/2). ونص هذا الإعلان، الذي صيغ بعناية وبعبارات مدروسة، يوضح المواقف التي ستحتفظ بها بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الكاريبية طوال دورة الاستعراض الحالية.

انتهت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٥:٤٠.

١٨ - السيد دي ماسيدو سواريس (الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): قال إن وكالته هي إحدى الجهات التي دأبت على المشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية، التي قدمت لها وثائق معلومات أساسية وبيانات موقف تعرب فيها عن آراء الدول الأعضاء في الوكالة. ومن المؤسف ألا تتوفر معايير واضحة لآخر دورة من دورات الاستعراض، حيث أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ قد أخفق في إصدار وثيقة ختامية. والمآزق في تلك المناسبة يتعلق بقضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مما يدل على الأهمية المتواصلة لهذه المسألة لا للشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً لشبه الجزيرة الكورية ومناطق أخرى.

١٩ - وأضاف قائلاً مما لا جدال فيه أن أحد المعايير اللازمة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أن يكون إنشاؤها نتيجة ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بلا قيود. غير أن هذا الأمر لا يعني أن يتخذ القرار بإنشاء مثل هذه المناطق في جلسة سرية وأن يقتصر على تلك الدول. فعلى سبيل المثال، حددت دول من خارج المنطقة في خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وشاركت أيضاً دول عديدة من خارج المنطقة بصفة مراقب أثناء المفاوضات التي أجريت بشأن معاهدة تلاتيلولكو في عام ١٩٦٧.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن عدم صدور وثيقة نهائية عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ سببته حالة مماثلة في سياق المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الأمر الذي يثير القلق من أن عملية الاتصال والتعاون قد توقفت. وإن المجموعة الأخيرة من المؤتمرات لم تكن طقوساً غامضة للإفادات السياسية، إنما وسيلة لتعزيز تبادل الآراء والمعلومات فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد مثل إنشاء وتوسيع هذه المناطق في جميع أنحاء العالم إحدى ركائز مفهوم عدم الانتشار وواحدة من أنجح الخطوات نحو التخلص من الأسلحة النووية.

٢١ - واختتم قائلاً إن الدول الأعضاء في الوكالة قد اعتمدت، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، إعلاناً بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو، على النحو الوارد في وثيقة